

المقابلة النسائية من خلال القروض المصغرة في الجزائر بين نسبة التوجه إليها وتحديات النجاح والتطور- دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر

## Women's Entrepreneurship through Microcredit in Algeria between the Approach to Them and the Challenges of Success and Development - Case Study of the National Agency for Microcredit

د/أمنة بواشري، أستاذ محاضر أ، مغو العولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر 3، الجزائر.  
د/فضيلة بوطورة، أستاذ محاضر أ، جامعة العربي التبسي، الجزائر.  
د/نوفل سمايلي، أستاذ محاضر أ، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

تاريخ القبول	تاريخ المراجعة	تاريخ الاستلام
15/06/2017	29/04/2017	01/03/2017

مستخلص:

تناولت الورقة البحثية العلاقة بين كل من القروض المصغرة والمقاولاتية بصفة عامة والمقابلة النسائية خاصة، وبين كفاءة وفاعلية الدعم الممنوح من طرف الوكالة الوطنية للقروض المصغرة ونسب التوجه إليها من قبل المرأة الجزائرية الراغبة في إنشاء عمل مستقل لصالحها، وأوضحت الدراسة أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة والصغيرة لترتقي لدرجة العمل المقاولاتي القائم على الإبداع والاستمرارية فتصبح مؤسسات متوسطة ولما لا كبيرة تساهم في تنمية النسيج المؤسساتي الوطني، بناء على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المرأة المقابلة في تنمية الاقتصاديات الوطنية، وما ينجر عن ذلك من آثار على مختلف الأصعدة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة، المقاولاتية، المقابلة النسائية، الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

تصنيف G2 : JEL ; G02 : G28.

### Abstract:

The Paper examined the Relationship between Micro and General loans in common and Women's Entrepreneurship in particular, and the efficiency and effectiveness of the support granted by the National Agency for Microcredit and the tendency to be approached by Algerian women wishing to establish independent work for their benefit. The Study highlighted the main difficulties faced by Micro and Small enterprises To

✉ المؤلف المراسل: د. فضيلة بوطورة: [fadila.boutora@gmail.com](mailto:fadila.boutora@gmail.com)

د.فضيلة بوطورة

د.نوفل سمايلي

increase the degree of entrepreneurial work based on creativity and continuity, So that they become Medium and why not Big Institutions that contribute to the development of the National Institutional structure, Based on the pivotal role that women entrepreneurs can play in the development of National economies, and the resulting effects on various levels.

**Keywords:** Microenterprise, Entrepreneurship, Women's Entrepreneurship, National Agency for Microcredit.

**Jel Classification Codes :** G2 ; G02 ; G28.

تمهيد

فرضت التغيرات الاقتصادية في الآونة الأخيرة على الاقتصاد الجزائري. ضرورة الاهتمام بتنوع الدخل الوطني وتبني الفكر المقاولاتي كمدخل لتحقيق هذا الهدف، من خلال العمل على تطوير وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر استحداث قنوات تمويلية مرافقة للعمل الاستثماري ومحفزة له، مثل القروض المصغرة المطبقة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتمويل الأسر المنتجة، وأولت الجزائر.اهتماما خاصا لقطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير التمويل اللازم عبر أجهزة دعم المقاولاتية المختلفة في ظل وجود بعض الظروف الصعوبات التي تواجه سيرورة العمل المقاولاتي في كل أنواع المؤسسات سواء المصغرة أو الصغيرة والمتوسطة، وتركزت الجهود في الجزائر على أهمية بناء إستراتيجية تنمية محلية بدعم نشاطات المقاولاتية والمؤسسات المصغرة وهذا عبر مختلف أجهزة التمويل.

ولقد استطاعت المرأة أن تثبت جدارتها وكفاءتها فأصبحت متغير تراهن عليه الدول في دفع عجلة التنمية من خلال خلق فرص العمل التي خففت من حدة البطالة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم والتحفيزات التي تمنحها الدول من خلال تمويلات متعددة الأوجه، كإستحداث وكالات وصناديق دعم مختلفة، التي من بينها في الجزائر مثلا الوكالة الوطنية للقرض المصغر وقد شكلت المؤسسات المصغرة النسائية النسبة الأكبر من تمويلات الوكالة إلا أن ذلك لم يمنع من وجود عراقيل وصعوبات تمنع المقابلة النسائية من أن تكون قوة فاعلة داخل النسيج الاقتصادي وأداة لتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر.

وعليه يمكن طرح سؤال الإشكالية. الرئيسية كالآتي: ما هو واقع المقابلة النسائية من خلال القروض المصغرة في الجزائر بين نسبة التوجه النسوي إلى الوكالة الوطنية للقرض المصغر وتحديات النجاح والتطور إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية. ستتناول الورقة البحثية المحاور التالية:

## المحور الأول: أساسيات حول المؤسسات المصغرة والمقاولاتية والعلاقة بينهما

أولاً- ماهية المؤسسات المصغرة: المؤسسة لغة هي ترجمة **Institution** بالإنجليزية والفرنسية، وتعني بالفرنسية قانون: بمعنى تلك الهياكل والقواعد الموضوعية لإرضاء المصالح المشتركة. أما بالإنجليزية فهي جمعية أو هيئة ذات صفة عامة، أو قانون، أو تقليد استقر في المجتمع (شلوف، 2009، ص: 29). واصطلاحاً هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة مالياً، هدفها توفير الإنتاج بغرض التسويق، وهي منظمة ومجهزة بكيفية فيها المهام والمسؤوليات، كما تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي (عرباجي، 1996، ص: 12).

### 1- تعريف المؤسسة المصغرة: نذكر مايلي:

1-1- تعريف البنك الدولي للمؤسسات المصغرة: يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات على أساس معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل من 1 إلى 10 عمال (بن يعقوب، 2008، ص: 03).

1-2- تعرفها هيئة المنشآت الصغيرة التابعة للحكومة الأمريكية، والتي تدعى **The Small Business administration**، فالعامل المحدد والأساسي في تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة هو طريقة التسيير، بمعنى آخر أنها تلك المؤسسات المسيرة بطريقة حرة، أي هي ملك للمسير (مباركي، 1991، ص: 131).

1-3- المؤسسة المصغرة إجرائياً: هي أحد أشكال التنظيم الاقتصادي الذي يتميز بالشخصية الاعتبارية من الناحية القانونية. تهدف إلى تحقيق الربح، وهي نسق اقتصادي واجتماعي، يضم مجموعة من الفاعلين ذوي كفاءات مختلفة تربط علاقات اجتماعية من خلال العملية الإنتاجية، بهدف إنتاج السلع لتلبية مختلف حاجات أفراد المجتمع، تشغل أقل من 10 أفراد، رأسماليها محدود، وتتميز ببساطة المشاريع. أما في الجزائر فعرفت المؤسسات المصغرة على أنها "كيان اقتصادي يسمح لكل شخص راغب في الاستثمار في إنتاج السلع وتقديم الخدمات، تنشأ من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد وتمس كل قطاعات النشاط الاقتصادي، لكن يتحدد نطاقها بعدد العمال. أو حجم الاستثمارات (صالح، 2004، ص: 24).

1-4- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري: حسب ما جاء في القانون (02-17) المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، تعرف بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات وتتوفر فيها الشروط التالية (المادة 05 من القانون رقم (02-17)..، 2017، ص: 05):

د.فضيلة بوطورة

د.نوفل سمايلي

- يجب أن تشغل من واحد(01) إلى مائتين وخمسين(250) شخصا.

الحصيلة السنوية	أو	رقم الأعمال السنوي	عدد العمال: سنويا	تصنيف المؤسسة
< 1 مليار دج	أو	< 4 مليار دج	< 250	متوسطة
> 200 مليون دج	أو	> 400 مليون دج	< 50	صغيرة petite
> 120 مليون دج	أو	> 40 مليون دج	< 10	مصغرة micro- entrep.

- يجب أن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة(04) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار(01) دينار جزائري، ويجب أن تستوفي معيار الاستقلالية. فيشكل بذلك تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرجعا لمنح كل أشكال الدعم والمساعدة المنصوص عليها في القوانين وكذلك مصدرا لجمع البيانات ومعالجة الإحصائيات. وإذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموعة حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو الحصيلة لتصنيفها. كما أنه عندما تسجل مؤسسة، عند تاريخ إقفال حصيلتها المحاسبية فارقا أو فوارق بالنسبة للحد أو الحدود المذكورة أعلاه، فإن هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين(02) ماليتين متتاليتين (المواد 11، 12 و 14 من القانون رقم (02-17)، 2017، ص: 06).

الشكل رقم(01): تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على القانون رقم (02-17) المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص: 05-06.

2- خصائص المؤسسة المصغرة: يكتسي المشروع المصغر أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وفي عملية التغيير الاجتماعي نحو الأفضل، ويرجع ذلك لجملة من الخصائص (زغيب، 2005، ص 173-174): اعتمادها على التقنية البسيطة، مما يتيح لها مرونة في العمل، وتخفيف التكاليف ويساعدها على التكيف مع مستجدات السوق، وبالتالي القدرة على امتصاص

البطالة، سهولة دخول المستثمرين الصغار بأفكارهم التجديدية في مختلف القطاعات، القدرة على إنتاج سلع مختلفة تلبى عدد كبير من رغبات المستهلكين، مساهمتها في التنمية الإقليمية، من خلال تواجدها في جميع المناطق تقريبا، الملكية الفردية أو العائلية لهذا النوع من المؤسسات فلا يوجد تأهيل أو شروط خاصة بعملية التوظيف، سهولة القيادة والإشراف وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها لما تمتاز به من صغر في الحجم.

وأیضا سهولة وبساطة التنظيم الهيكلي، ويتضح ذلك من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع، والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام ( شرارة، 2001، ص: 73).. سهولة إقناع العمال بالأسس والسياسات التي تحكم عمل هذا النوع من المؤسسات، قدرتها على الأداء والانجاز في وقت قصير نسبيا، بالإضافة إلى تحقيقها مزايا الاتصال المباشر بين المدير والعاملين (الاتصال الشفوي)، القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي، والاعتماد على التخطيط القصير المدى، قلة التكاليف اللازمة لتدريب العمال، باعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل والتقنيات غير المعقدة.

3- أهداف المؤسسات المصغرة: من أهم هذه الأهداف نذكر مايلي (مناد، 2014، ص: 49):

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة من قبل، وكذلك لإحياء أنشطة ثم التخلي عنها من طرف المؤسسات الكبيرة.

- بناء اقتصاد قوي تنافسي يخلق الثروة خارج المحروقات، اعتمادا على الثروة الحقيقية التي يمتلكها الإنسان من إبداعات مختلفة (نشر ثقافة المقاومة).

- المساعدة على التخفيف من حدة البطالة المنتشرة في المجتمع وخلق مناصب شغل جديدة.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي في سلع استهلاكية وخدمية بدلا من استيرادها من الخارج.

ثانيا- تعريف المقاولاتية وجوانبها الرئيسية: بصفة عامة يمكن تعريفها على أنها مجموعة من النشاطات التي يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة لفرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة وبالتالي خلق قيمة، ولذلك يجب توفر ثلاث عناصر أساسية تقوم عليها المقاولاتية وهي: المقاول الذي يكون لديه فكر وإبداع، البعد التنظيمي المرتبط بالرؤية والثقة والتحوط للفشل والغموض معا مع توفر رقابة داخلية، وكذلك البعد البيئي في الأسواق. كما يعرف Beranger وآخرون المقاولاتية المرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة بطريقتين ( خديري وبن طاهر، 2013، ص: 08): على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة تدمج لإنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط، وعلى أساس أنها تخصص جماعي يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي. وعليه فالجوانب الرئيسية للمقاولاتية تتركز في مايلي: المقاولاتية

د.فضيلة بوطورة

د.نوفل سمايلي

عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة، والمقاوالتية تحتاج لتخصيص الوقت والجهد والمال، وأيضا المقاوالتية قائمة على تحمل المخاطر المختلفة الناتجة عن المشروع، وكذلك المقاوالتية تهدف للحصول على العوائد رغم المخاطرة (زايد، 2010، ص: 07).

ثالثا- تعريف المرأة المقاولة: المقصود بالمرأة المقاولة في دراستنا تلك المرأة التي تسعى إلى التمكين الاقتصادي من خلال خلق مقاولتها الخاصة وتمتلك روح المبادرة والمخاطرة، وتكون مؤهلة لإدارة مقاولاتها واتخاذ قراراتها، تمتلك خصائص ومميزات ومرونة وثقة في النفس ومهارة في التنظيم، تمارس نشاطات اجتماعية لحسابها الخاص وبشكل قانوني. والمرأة المقاولة في النظرية الحديثة فيرى أصحاب هذه النظرية أن أدوار المرأة في التنمية الاجتماعية مرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي القائم وما يطرأ على البناء من تغيرات، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل المختلفة للمرأة، وقد أدت هذه الثورة الاجتماعية إلى تغيرات في البنى التحتية، حيث تم توزيع جديد لأدوار ووظائف الأفراد داخل المجتمع، لأن النمط المعيشي تغير، وهذا التغير ساهم في فتح مجالات فرص التعليم والتكوين أمام المرأة ليمكثها من العمل الذي يصنع لها مكانة اجتماعية وعائد مادي تساهم من خلاله في المصاريف الأسرية. أما المرأة في العالم الثالث فقد ظلت أسيرة النظرة أسيرة التقليدية التي تعطيها الأدوار الثانوية، لأن الأدوار الرئيسية من اختصاص الرجل، وبالتالي عليها أن تتخلى عن التقاليد البالية التي فرضت عليها العيش وإطار أبوي صارم ساهم بشكل كبير في استمرارية الدور التابع للمرأة. وجعلها تتأخر في مسارها لتحقيق ذاتها، و دور الاستعمار الذي ساهم في تدني وضع المرأة (عفيفي، 1996، ص: 30).

وتتميز المقاولة النسوية عن المقاولة الرجالية. باعتمادها على نمط التسيير بالمشاركة وتفضيل الهيكل التنظيمي الأفقي مع وضع الأهداف الاجتماعية في قمة أولوياتها ويتعلق الأمر بمحاولة تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص العمل الى جانب تميز النساء المقاولات بقدرتهن على المحافظة على علاقات مهنية قوية نتيجة أساليهن الناجحة في التفاوض، وفي ذات السياق يشير أول تقرير نشر في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور المقاوالتية النسوية من طرف Center for Women's Reseach في سنة 2005 أن النساء الأمريكيات أسسن 10.6 مليون مؤسسة أي تعادل 47.7% من المؤسسات التي تم إنشاؤها في تلك الفترة محققة رقم أعمال يقدر ب 2.5 ترليون دولار مع خلق 19.1 مليون فرصة عمل (قايد، 2014، ص: 32). وحسب تقرير OCDE سنة 2008 فإن المقاولات النسوية تمثل في دول متقدمة كالولايات المتحدة

الأمريكية، كندا أستراليا وفرنلندا حوالي 30% إلى 40% من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سلامي، 2014، ص: 87).

ثالثا- العلاقة بين المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة: تجدر الإشارة إلى أن هناك تداخل كبير بين مفهومي المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة، فهما ليسا مترادفين أو متشابهين كما يعتقد الكثير من الناس، فليس كل من ينشئ مؤسسة صغيرة هو مقاول، فالمؤسسات الصغيرة التقليدية هي مؤسسات تنشأ وتبقى على حالها دون تطور طوال حياتها، لأن أصحابها يفتقدون المهارات، الرؤية الإستراتيجية والتسيير المقاولاتي الضروري لنمو وتطور المؤسسة الصغيرة، أما المقاول فهو من يقيم عمل صغير ثم يحوله إلى عمل كبير من خلال التفكير الاستراتيجي والإبداع والابتكار المستمر، مما يجعلها مؤسسات مقاولاتية داعمة للتنمية، حيث يبرز دور المؤسسات الصغيرة وأهميتها في عملية التنمية من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي، والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة، محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل تنمية، وقيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مساهمتها في تنمية المواهب والابتكارات وهنا مربط الفرس بالنسبة للعمل المقاولاتي، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة موقعا مهما لتنمية روح المقاولاتية الفردية والجماعية بإستحداث أنشطة اقتصادية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة أخرى تم التخلي عنها لأسباب معينة مثل الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية، وهذه الاستعدادات والمهارات المقاولاتية ضرورية لنمو الاقتصاد المعاصر، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة بيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه مما يؤدي إلى تراجعها، وقد يكون أحد أسباب انهيار اقتصاد الدول الاشتراكية هو هذا الخنق للمبادرات الذاتية والمهارات في إقامة الأعمال الجديدة (قوجيل، 2016، ص ص: 16-17).

وتعد المرافقة المقاولاتية من أهم الآليات التي يمكنها تطوير المشاريع الصغيرة ودعمها للنجاح والنمو والتطور والانتقال إلى العمل المقاولاتي المبدع والمخاطر، ويعتبر مفهوم مرافقة المؤسسات الصغيرة الناشئة من أهم الآليات الجديدة المبتكرة لترقية المؤسسات الصغيرة ودعمها للانتقال إلى مقاولاتية مهمة في النسيج الاقتصادي، بما يترتب عنها من خلق مناصب شغل جديدة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن أهمية دور هيئات الدعم والمرافقة ناتجة من الدور الذي تلعبه هذه الهيئات في إنجاح مسار هذه المؤسسات من خلال تذليل المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية إنشاء وتنمية المشاريع الصغيرة. وتعرف المرافقة أيضا "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو

د.فضيلة بوطورة

د.نوفل سمايلي

بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط start-up period، من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة" (أبو قحف، 2001، ص: 10).

المحور الثاني: واقع المقاوله النسوية في الجزائر وفي إطار الوكالة الوطنية للقرض المصغر

أولا- تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. ANGEM.

1- إنشاء القرض المصغر في الجزائر: ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حسب المنشور رقم 10 والمؤرخ في جويلية 1999 بالجزائر والمتعلق بتطبيق الإجراءات الخاصة بالقرض المصغر حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات، إلا انه لم يعرف حينها النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر). وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر". وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، ثم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 (المرسوم التنفيذي رقم 04-14، 2004، ص: 08). ويتوجه القرض المصغر نحو ترقية الشغل الحر والمنجز بمقر السكن وكذا نحو الحرف الصغيرة والتقليدية والمنتجة للسلع والخدمات وتعبير آخر يتوجه نحو النشاطات التجارية المنتجة، ابتداء من النشاطات الموفرة للخدمة للمؤسسات الصغيرة، وهذا بقصد تغطية احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص.

2- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير جهاز القرض المصغر: أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير جهاز القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424هـ الموافق لـ 22 جانفي 2004، كهيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، تهدف الوكالة إلى محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى النسوة (المرسوم التنفيذي رقم 04-14، 2004، ص: 08).

3- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تتمثل المهام الأساسية لهذه الوكالة في تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما، دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من



القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، منح سلف بدون فائدة، إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم، ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم. وبهذه الصفة تتكلف الوكالة على وجه الخصوص بما يلي 2004 (المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، 2004، ص:08): تشكيل قاعدة معطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز، تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها، إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية، وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة، تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل، تنظيم المعارض الجهوية للعرض أو البيع للمنتجات الوطنية للقرض المصغر، التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

ثانيا- أنواع التمويل التي تمنحها الوكالة: شهدت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عدة تعديلات متعلقة بصيغة التمويل ابتداء من 22 فيفري 2011، حيث اتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تقتضي بثمين أجهزة دعم إنشاء النشاطات ويتعلق الأمر بمجموعة من التعديلات المقترحة شملت بالخصوص النقاط التالية: رفع قيمة القروض بدون فوائد من المخصص لاقتناء المواد الأولية من 30.000 دج إلى 100.000 دج، وإلغاء المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي كانت تقدر ب (10%) وأصبحت الوكالة تتكفل ب (100%) من قيمة المشروع، ورفع قيمة القرض الموجه لاقتناء أدوات صغيرة وكذا المادة الأولية الضرورية لمباشرة النشاط من 400.000 دج إلى 1.000.000 دج في إطار التمويل الثلاثي، أيضا تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى (1%) بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي، ورفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى (95%) في المناطق الخاصة (الجنوب والهضاب العليا)، كذلك رفع السلفة بدون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية إلى (29%) من تكلفة النشاط.

وعموما تعتمد الوكالة في برنامج تمويلها على صيغتين من التمويل إنطلاقا من سلفة صغيرة إلى قروض معتبرة تستدعي تركيبة مالية مع إحدى البنوك والصيغتين هما كما يلي (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2017):

د.فضيلة بوطورة

د.نوفل سمايلي

1- التمويل الثنائي: ويكون بين الوكالة والمقترض تتراوح قيمته بين 100.000 دج بدون فائدة وتصل قيمته إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، ممنوحة للمقترض من أجل شراء مواد أولية ويتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا. والشكل التالي يوضح ذلك:

2- التمويل الثلاثي: ويكون بين الوكالة والمقترض وتدخل طرف ثالث هو البنك حيث لا تتعدى قيمته 1.000.000 دج من أجل إقتناء عتاد صغير ومواد أولية لازمة لإنشاء مؤسسة، ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهر (من سنة إلى 5 سنوات)، ويقسم كما يلي: المساهمة الشخصية (1%)، قرض بدون فائدة من الوكالة (29%)، قرض بنكي (70%)، تخفيض على الفوائد من (5%) إلى (20%) من نسبة الفائدة للبنوك حسب الحالات، وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

ثالثا- الأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية للقروض المصغرة: تتمثل معظمها في ماييلي:

1 - الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشكلاطة، تحميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.

2- الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغذية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات).

3- الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية الألبسة.

4- الصناعة الخشبية: الأثاث منتجات خشبية، السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدوادة.

5 - الفلاحة: تربية الماشية، تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل. وأيضا فلاحه الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

6 - الصناعة التقليدية: النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطراز التقليدي، الرسم على الحرير والقטיפه والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

7 - الخدمات: الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات.

8- الصحة: عيادة طبية عامة أو متخصصة، طبيب الأسنان.

9 - المبانى والأشغال العمومية: أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمبانى: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء.

ثالثا- تقييم نشاط الوكالة و.ت. القرض المصغر النسائي منذ نشأتها إلى غاية 31/08/2017  
1- إحصائيات القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط وجنس المستفيد: يوضح الجدول رقم (01) توزيع طلب القروض على المستوى الوطني حسب جنس المستفيد وقطاع النشاط للمستفيد وتتمثل في الآتي:

الجدول رقم(01): توزيع القروض حسب قطاع النشاط والجنس إلى غاية 31/08/2017

حسب جنس المستفيد			حسب قطاعات النشاط		
النسب المئوية	عدد السلف	الجنس	النسبة المئوية	عدد السلف	البيان القطاعات
62.51%	501095	النساء	14,08%	112 880	الزراعة
37.49%	300418	الرجال	38,73%	310 426	الصناعة الصغيرة
			8,50%	68 134	البناء والأشغال العمومية
			20,78%	166 534	الخدمات
			17,42%	139 617	الصناعة التقليدية
			0,39%	3 164	تجارة
			0,09%	758	الصيد البحري
100,00%	801513	المجموع	100%	801 513	المجموع

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [www.angem.dz](http://www.angem.dz)

من الجدول رقم (01) نلاحظ أن عدد القروض الممنوحة كان الجزء الأكبر منها من نصيب النساء (62.44%) وبالنسبة للقطاعات كانت الأفضلية لقطاع الصناعات الصغيرة باستحواذه على نسبة (38.73%) ويعود ذلك إلى أن المبالغ المسموح بها في إطار الوكالة صغيرة وتتماشى مع هذا النوع من الأنشطة مع رغبة المستفيدين فيها، ثم قطاع الخدمات والذي يفضله العديد من المستفيدين نتيجة قلة التكلفة وعدم تطلبه لخبرة واسعة للدخول إليها، ومن بعدها الصناعات التقليدية والتي في معظمها تسهمي النساء الماكثات بالبيوت والآتي تكون لديهن الرغبة في ممارسة نشاط قريب من إمكانياتهم العملية في كل منطقة كما يلجأ لها العديد من الحرفيين الرجال أيضا، ثم تأتي الزراعة وبعدها البناء والأشغال العمومية بدرجات أقل على الترتيب، أما التجارة والصيد البحري كانت نسيمهم ضعيفة جدا. ومن ثم فالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مولت أزيد من 801 ألف نشاط إلى غاية شهر أوت الماضي، بقيمة مالية

د.فضيلة بوطورة

د.نوفل سمايي

قدرت بـ 50 مليار دينار، ما سمح بخلق مليون و 200 ألف منصب شغل عن طريق هذه النشاطات «التي غذت روح المقاوالتية وسمحت بإنشاء ورشات ومؤسسات مصغرة». وتمثل المرأة نسبة 62 بالمائة من المستفيدين من قروض الوكالة لتمويل النشاطات المصغرة، وبأن النساء تمكن عن طريق هذه الآلية من تطوير حرفهن ومهتهن في عدة مجالات.

وعن المؤسسات المستفيدة الناشطة، تفوق 800 ألف مؤسسة تنشط على المستوى الوطني في 6 قطاعات منها أكثر من 250 ألف مؤسسة سددت القروض التي استفادت منها، وأن "مدة تسديد القروض بالنسبة لشراء المواد الأولية تصل إلى 36 شهرا مع إعطاء مدة إعفاء من 6 أشهر إلى 12 شهرا حتى نسمح للمستفيد من إنتاج كمية تسمح له بالتسويق"، في حين مدة القروض الثلاثية أطول لأن المستفيد لديه 8 سنوات لتسديد القرض البنكي وبعدها يقوم بتسديد القرض الذي تمنحه له "أونجام". لذلك فهذه القروض تستهوي فئة النساء أكثر لقيمتها المالية الصغيرة، والتي لا تغطي النشاطات ذات التكنولوجيا الكثيفة التي تحتاج لأموال أكبر، بل يمكن استغلالها فقط في المشاريع التي لا تحتاج لأموال كبيرة مثل الحرف التقليدية، أو الأنشطة البسيطة (الصناعات الغذائية والخياطة والألبسة...إلخ).

2- حصيلة التمويل للفئات الخاصة: تتمثل في مايلى:

الجدول رقم(02): توزيع القروض الممنوحة للفئات الخاصة إلى غاية 31/08/2017

التمويل			الفئات
المجموع	رجال	نساء	
1499	956	543	الأشخاص ذوي إعاقة
1675	1614	61	المحبوسين المفرج عنهم
394	223	171	ضحايا. المأساة الوطنية
95	86	9	المرشحين للهجرة غير الشرعية
63	2	61	الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا.
770	769	1	المهاجرين غير الشرعيين عاندين
4496	3650	846	المجموع

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. [www.angem.dz](http://www.angem.dz)

من الجدول رقم (02) نلاحظ أن الوكالة الوطنية للقرض المصغر استطاعت مرافقة هذه الفئات من خلال تمييز الوكالة بوجود خلايا مرافقة على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه والمرافقة، وقد ارتأت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة عن

طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى عقد اتفاقيات منها: إتفاقية بين الوكالة والفيدرالية الجزائرية للأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى الأيام الإعلامية داخل مراكز إعادة التربية، والأبواب المفتوحة حول الجهاز في اليوم الوطني للمعاقين... لذلك فجهاز القرض المصغر يعد آلية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي لكل شرائح المجتمع وعلمهم استغلالها من طرف الجميع قصد المشاركة الفعالة في التنمية. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. تقوم بمرافقة ما يزيد عن 300 ألف مستفيد في إطار الخدمات غير المالية التي تقدمها الوكالة المتمثلة في المرافقة والتكوين على طريقة تسيير المشاريع الصغيرة، وكذا المساعدة على تسويق المنتوجات.

وبخصوص مساهمة الجهاز في ترقية المرأة الريفية فأكثر من 63 بالمائة من المستفيدين من القروض نساء، حيث تعمل الوكالة على إنجاز أكبر عدد من النشاطات في الوسط الريفي إلى جانب تخصيص برامج تكوينية مبسطة لفائدة المرأة الريفية. وأيضاً هناك الاتفاقيات التي تجمع الوكالة في قطاع الصيد البحري لتمويل عدة مشاريع لتربية الأسماك في الأحواض ودعم تربية المائيات بصفة تقليدية ومع فئة ذوي الاحتياجات الخاصة لمرافقتهم مالياً في إنجاز مشاريعهم الصغيرة، كما هناك اتفاقية مع المديرية العامة لإدارة السجون، فقد تم مرافقة أكثر من 3300 سجين سابق في إنجاز مشاريعهم على مستوى المؤسسات العقابية. واعتبر وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أن تنوع الإقتصاد الوطني يجب أن يعتمد على المرأة الماكثة بالبيت وإدماجها في سوق العمل لأنها تمثل حالياً الرقم الأكبر في نسبة البطالة على المستوى الوطني، مضيفاً أن الدولة تتوفر على أجهزة تسمح للمرأة بالتواجد على الساحة الوطنية بإنشاء مؤسساتها الخاصة.

رابعاً- أهم مستجدات الدعم المقاولاتي للمرأة من لوكالة أونجام التي تستهوي المرأة

1- إطلاق شبكة وطنية لمرافقة المستفيدين من القرض المصغر: أعلنت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، إطلاق شبكة وطنية للمستفيدين من القرض المصغر، هدفها المساهمة في التعريف بمنتجات المقاولين وتسهيل عملية تسويقها مع حماية هذه النشاطات والتعريف بها أكثر، كاشفة عن برنامج سنة 2018 الذي يشمل تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لـ 33 ألف نشاط لحاملي مشاريع من مهن وحرف مختلفة، مع منح الأولوية للقطاعات التي تعود بالفائدة على الإقتصاد الوطني، وذلك ضمن البرنامج المسطر في إطار التوجه الجديد للإقتصاد الرامي إلى دعم وتشجيع الإنتاج الوطني. ولحماية هذه النشاطات والتعريف بها أكثر، من خلال منتوجات المقاولين وتسهيل عملية تسويقها حتى يكونون أكثر خدمة للإقتصاد الوطني.

د.فضيلة بوطورة

د.نوفل سمايلي

في نفس السياق، الحكومة سطرت أهدافا لترقية المنتج الوطني والتوجه نحو نموذج اقتصادي جديد يعتمد على كل ما هو محلي، وأساسا منح قروض لتمويل المشاريع الإنتاجية يندرج في إطار تنفيذ هذه الآلية التضامنية للدولة. وهذه المبادرة تبرز مدى مساهمة القرض المصغر في دعم العمل الحر ودفع التنمية المحلية والوطنية، وكذا الرفع من مردودية الإنتاج الوطني تنفيذا لأحكام الدستور الذي ركز في شقه الاقتصادي، على بناء اقتصاد وطني منتج ومتنوع بالاعتماد على كل الإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد.

2- تنظيم الصالون الوطني حول القرض المصغر: الصالون الذي حمل شعار «القرض المصغر أداة لتنويع الاقتصاد الوطني» وعرف مشاركة 103 عارض إلى جانب عدد من الجمعيات و 11 هيئة تمثل قطاعات مختلفة في مجال التشغيل والتكوين، اختتم بحفل تكريمي تم خلاله منح جائزة لمقاول من فئة الاحتياجات الخاصة وجائزة أحسن جناح عرض وجائزة أحسن نشاط إبداعي وجائزة أحسن مقاول يعرض نشاط يثمن الثروات الطبيعية. وجاء الصالون تأكيدا على نجاح العلاقة بين التكوين والحرف، باعتبار أن جل العارضين الذين أسسوا نشاطات عن طريق القرض المصغر هم من خريجي مراكز ومعاهد التكوين المهني، وهؤلاء العارضين هم مثال لشباب نجح في مجال المبادرة الشخصية وروح المقاولة خاصة النساء منهم والتي تمثل الفئة الأكبر في تمويلات الوكالة، بتفضيل العمل الحر المنتج بدل الاعتماد على الوظيف العمومي والعمل مقابل راتب شهري بالإدارات والمؤسسات. وخاصة الشباب الذين نجحوا في تسويق منتجاتهم وصنعوا مكانة لهم في السوق الوطنية، للتوجه نحو التصدير، خاصة ما تعلق بتسويق منتج التين وغيره من المنتجات الطبيعية التقليدية. وقدمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في اختتام الصالون صكوكا لخمسة مقاولين شباب لتمويل مشاريعهم في مجالات مختلفة، منها الزراعة عن طريق البيوت البلاستيكية، النقل، نجارة الألمنيوم، الحلويات التقليدية والحلاقة، وخلال الصالون الوطني للقرض المصغر الذي نظم خلال الأسبوع الماضي وعرف حضور 120 عارضا تمكن 10 بالمائة من أصحاب مشاريع "أونجام" من بيع كل منتجاتهم خلال اليوم الأول من العرض. ويهدف الصالون، الذي يندرج في إطار الخدمات غير المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لصالح الشباب المستفيد، للتعريف وإبراز التجارب من خلال تشجيع المرأة والشباب على دخول عالم المقاولة وإنشاء المؤسسات المصغرة (جريدة المساء، ديسمبر 2017، الموقع الرسمي).

3- إنشاء بوابة الكترونية مجانية للتعريف بمنتجات المستفيدين من الوكالة: كشف المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أنه سيتم تمويل أكثر من 65 ألف شخص خلال السنة الجارية وما يزيد عن 33 ألف ملف في 2018. وفي معرض حديثه عن مشاكل المستفيدين من الوكالة، أوضح أن التسويق هو أكبر مشكل ولهذا الغرض وضعنا بوابة الكترونية بصفة مجانية خصصنا فيه جناحا كاملا للتعريف بالمنتجات والسلع والخدمات التي يقوم بها أصحاب مشاريع "أونجام".

4- التوجه نحو مراجعة سقف تمويل الوكالة: أن قيمة القروض التي منحها جهاز "أونجام" منذ انطلاقة الفعالية في ماي 2005 تفوق 50 مليار دينار وذلك عبر صيغتين للتمويل منها الموجهة لشراء المواد الأولية والتمويل الثلاثي الذي يكون من قبل الوكالة والبنوك والمستفيد والمقدر بـ 100 مليون سنتيم، وسيتم التوجه نحو مراجعة سقف تمويل هذا الجهاز.

5- إمكانية المرافقة في حالة العسر المالي للمقترض: وبخصوص عدد الملفات الخاصة بالمشاريع التي فشلت ووجهت إلى صندوق الضمان. المشترك للقروض المصغرة، "قاربت 165 ملف وتخص 3 بنوك تتعامل معهم الوكالة"، وقيام الوكالة بمرافقة وإعادة جدولة المستفيدين في حال تأخرهم عن تسديد القروض وإجراء دورات تكوينية لهم في فترة محددة لتعزيز قدراتهم. حيث أن وزارة التضامن كانت أطلقت الشبكة الوطنية للمستفيدين من جهاز القرض المصغر حسب الشعب والنشاطات وسترافقها الوكالة حيث ستكون على شكل تعاونيات مهنية حسب الاختصاصات والهدف منها إبراز انشغالات أصحاب المشاريع وتسويق منتوجاتهم ( جريدة الشروق، ديسمبر 2017، الموقع الرسمي).

خامسا- عدد المؤسسات النسوية حسب إحصائيات مركز السجل التجاري CNRC: بلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين الطبيعيين إلى غاية نهاية سنة 2013 حوالي 1.717.382 تاجر موزعين حسب الجنس كما يلي: 92.3% تجار، 7.7% تاجرات. وذلك حسب ماهو موضح في الجدول رقم(03) الموالي:

الجدول رقم(03): توزيع التجار (الأشخاص الطبيعيين). حسب السن والجنس إلى 2016

د.فضيلة بوطورة

د.نوفل سمايلي

النسبة	مجموع	نساء	رجال	الفئات العمرية
0,1%	1 091	51	1 040	19-18 سنة
10,5%	181 064	7 174	173 890	28-20 سنة
34,4%	590 736	28 316	562 420	38-29 سنة
28,9%	496 386	34 573	461 813	48-39 سنة
15,3%	263 292	30 249	233 043	58-49 سنة
6,8%	116 202	16 986	99 216	68-59 سنة
4%	68 611	14 272	54 339	69 سنة وأكثر
100%	1 717 382	131 621	1 585 761	مجموع
	100%	7,7%	92,3%	النسبة

Source : Centre National du Registre du Commerce, **les création d'entreprises en Algérie**, statistiques 2017, édition CNRC, décembre 2016, p :49.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أعلى نسبة للتاجرات بلغت 34.573 تاجرة وتركزت في الفئة 48-39 سنة. تلتها الفئة من 58-49 سنة وهو نفس الحال بالنسبة للتجار، في حين أن نسبة الشبابات لا تمثل سوى 10.5% فقط من المجموع الكلي للتاجرات ناهيك عن الأقل سنا أي الفئة 19-18 سنة لا تتعدى 0.1% ، وأساسا هذه الفترات العمرية بالنسبة للنساء تكون مفضلة لإكمال التعليم والوظائف الحكومية ذات الدخل المضمون بعيدا عن المخاطرة التجارية. وأما تفسير نقص عدد التاجرات مقارنة بعدد التجار بصفة عامة فيعود لطبيعة المهنة أساسا لا تتلائم مع طبيعة المرأة كثيرا فيما يخص التعامل مع التجار الآخرين وما يشوبه من صعوبات في الحصول على السلع وتسويقها أيضا، بالإضافة إلى بعض الصعوبات الاجتماعية التي تحول دون ممارسة المرأة لهذه المهنة بشكل كبير فقد لا يتقبلها المجتمع في بعض الأحيان.

وتركز معظم المؤسسات النسوية في المناطق الشمالية حيث تنصدها الجزائر العاصمة بنسبة 44.7% من مجموع التاجرات ثم تلتها بعض الولايات كقسنطينة وعنابة وجاية وسطيف وبومرداس بنسب لم تتجاوز 2.5% على العموم، فقد يفسر ذلك بكبر حجم الأسواق في العاصمة وتحرر المرأة أكثر بما يتماشى ونوعية هذا العمل بالإضافة إلى قرب المواد الأولية والميناء وغيرها من الأسباب الأخرى التي لا تتوفر في بقية ولايات الوطن ( CNRC, 2016, p: 50). وقد تميل المرأة إلى إمتحان أعمال تتلائم مع خصوصيتها وتناسب أنشطتها الفيزيولوجية أكثر كالحرف والتي لا تفرض عليها أعباء تؤثر على وظائفها المنزلية، وكل ذلك لا ينفى النسبة الموجودة من التاجرات.



### المحور الثالث: مشاكل وعراقيل نجاح وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صنف التقرير السنوي للمعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية الجزائر في المرتبة 80 عالميا والثالثة مغاربيا، في مؤشر زيادة في إدارة الأعمال لسنة 2017، فيما حلت تونس في الصدارة مغاربيا و 40 عالميا متبوعة بالمغرب في المرتبة الثانية في المغرب العربي، و 65 عالميا، والجزائر 80، وجاء في بيان نشره موقع المعهد والذي يعالج العلاقة بين التنمية الاقتصادية وزيادة الأعمال، شمل 137 بلدا حول العالم، وأستند في نتائجه على 14 مؤشر أداء تم قياسها وتقييمها من قبل مجموعة من الخبراء ورواد الأعمال من أرقى المؤسسات الأكاديمية والتمويلية والشركات الكبرى حول العالم. وسجلت الجزائر معدل تطور مؤشر زيادة الأعمال، بالنسبة لفرص المقاولات الناشئة بلغ 17 %، و 29 % بالنسبة للرأسمال البشري، و 16 % في المنافسة، و 10 % في سيرورة الابتكار، و 19 % في التدويل (يومية الخبر، ديسمبر 2017، الموقع.الرسعي).

ورغم كل الجهود المبذولة في الجزائر من قبل الهيئات الداعمة والحكومة لتحسين المناخ الإقتصادي وتنويعه تجدر الإشارة أولا إلى أن عراقيل المؤسسات الصغيرة قد لاختلف عن تلك التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث هناك العديد من المشاكل والصعوبات قد تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوى عند إنشائها أو في فترات توسعها وتطورها فهناك مايتعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسة وأخرى بالبيئة الداخلية، ويمكن ايجازها في النقاط الآتية:

أولا- صعوبات البيئة الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أساسا في:  
1- صعوبات متعلقة بالموارد البشرية: من بينها عدم كفاءة الإدارة، نقص اليد العاملة المؤهلة وارتفاع تكاليف التدريب، ونقص الرشادة في التسيير والتفكير الديناميكي الذي يمكنه من التأقلم مع البيئة الخارجية.(عبد المطلب، 2009، ص: 75).

2- صعوبات متعلقة بالمواد الأولية: من بينها عدم وجود أجهزة متخصصة تتولى عمليات الاستيراد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالذات، ولا تستفيد من الخصومات التي تمنح عند شراء بعض المواد الأولية من الموردين لاحتياجاتها المحدودة في الإنتاج، وتفضيل الموردين التعامل مع المؤسسات الكبرى وقد تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواد أولية منخفضة الجودة أو رديئة لقصور التمويل مما يؤثر على جودة الإنتاج والقدرة التنافسية.(جواد، 2007، ص: 103).

3- صعوبات متعلقة بنقص المعلومات الضرورية: من بينها نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبة الحصول على معلومات شاملة لدى صاحب المشروع للقيام بدراسة عميقة عن استثماره،

د.فضيلة بوطورة

د.نوفل سمايلي

ونقص المعلومات عن تكرار نفس النشاط في أكثر من مؤسسة في نفس المنطقة، مما قد يسبب فشلها. (العطية، 2009، ص: 19)

4- صعوبات متعلقة بالجانب الفني: من بينها في حالة النمو الغير مخطط للتوسع في العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يزود المشاكل ويعقد العمل، وعدم استجابة بعض أصحاب المؤسسات لضرورة تفويض السلطات لقدرات بشرية جديدة نتيجة النمو والتطور القائم للمؤسسة والذي تتطلبه المؤسسات. لضمان الاستمرار والنجاح، وكثرة القوانين تؤدي إلى أن تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة من عدم التأكد. (بن عنتر، 2002، ص 16)

5 - صعوبات متعلقة بالجانب الإستشارية: من بينها افتقار المؤسسات الحديثة للاستشارات الكافية والصحيحة اللازمة للتأكد من القرارات التي سيتم اتخاذها، وقلة خبرة معظم مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستشارات الفنية وصعوبة الاستعانة بالمتخصصين في المجالات التي تحتاجها، نقص البيانات المتعلقة بالأسواق والمنافسين والتصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأمر بالنسبة لبيانات مصادر الاستيراد من المواد الخام، ونقص خبرة مسيرها في ادارة الأزمات المالية والإدارية. (جواد، 2007، ص: 104)

ثانيا- صعوبات البيئة الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل في مجملها في مايلى (العطية، 2009، ص: 24)

1- صعوبات متعلقة بالجانب الإستثماري: من بينها صعوبات متعلقة بال عقار الصناعي، ارتفاع تكاليف الأراضي في المواقع المتميزة القريبة من الأسواق وضعف الحوافز الممنوحة لأصحاب مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإقامتها في المناطق الجديدة لافتقارها لخدمات المرافق العامة والمؤسسات الكبرى.

2- صعوبات متعلقة بالجانب المالي: من بينها صعوبة التمويل من خلال محدودية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن مشكلة الضمانات ومشكلة التمويل تحد من مرونة تمويلها، وحصولها عليه في الوقت المناسب وبالحجم المناسب لاحتياجاتها المالية، وتعقد الاجراءات المتعلقة بالتمويل المصرفي التقليدي ومحدودية الصيغ الموجهة لإقراض هذه المؤسسات في صيغ قد لاتماشى وقدرات هذه المؤسسات على الاقتراض، بالإضافة لمحدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالحجم والشروط والأولويات. فالمستثمر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على

أرباب العمل، ومشكلة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة مما قد يمنع هذه المؤسسات من السداد ومنه التعثر والبحث عن جدولة جديدة لهذه القروض.

3- صعوبات متعلقة بالجانب التسويقي: من بينها عدم ثبات الانتاج الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من موسم لآخر مما يؤدي الى فائض في الطلب على منتجاتها تارة وفي العرض عليها تارة أخرى، وتشابه منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية القطاعية وتمركزها في مجالات معينة مما يخلق درجة عالية من المنافسة الضارة في ما بينها، ونقص الوعي التسويقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاكتفاء بالخبرة والجهد الشخصي في اجارة النشاط التسويقي بعيدا عن الخدمات الاستشارية التسويقية المكلفة ماديا، وكذلك صعوبة وصول منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى أسواق العالمية.

4- مشكلة الاطار التنظيمي وتعدد جهات الاختصاص: فبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعدد الأجهزة والهيئات العامة التي تتولى الاشراف والرقابة. على هذا القطاع.

5- الصعوبات الادارية والتنظيمية للجهات المسؤولة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وخاصة منها الصعوبات القانونية وأيضا تفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية وعدم استقرار النصوص القانونية وتعدد تأويلاتها.

### النتائج والتوصيات

أولا- نتائج الدراسة: من خلال ما سبق يمكن عرض النتائج التالية:

- إن الحكومة الجزائرية اتخذت كل التدابير اللازمة لإنعاش القرض المصغر فالجهاز يساعد على خلق ديناميكية وبعث نفس جديد على المستوى المحلي، والتلاحم الاجتماعي بمساعدة وزارة التضامن الوطني والأسرة وهو ما يصب في إطار إنعاش المخطط الوطني لتطوير المقاولاتية من جهة ويحقق نوع من التوازن بين المدن والأرياف من جهة أخرى. وتعتبر المرأة أكبر مستفيد من الوكالة نظرا لطبيعة قروضها التي تتماشى والأفكار البسيطة لمشاريع المرأة وقللة المخاطر التي تعترض إمكانية سدادها ومع ذلك تبقى إشكالية التطور والدخول ضمن العمل المقاولاتي بالنسبة لهن رهينة جملة من الصعوبات تحول دون تقوية آفاق مشاركة المرأة في النسيج الاقتصادي بشكل بارز.

- إن القرض المصغر في جوهره يشكل فرصة اقتصادية واجتماعية تسمح للمستفيد منه بالخروج من وضعية متميزة بالهشاشة وعدم الاستقرار، والتوجه نحو ممارسة نشاط يضمن الاندماج في دائرة الاقتصاد الوطني، وبالتالي فالقرض المصغر في الجزائر قدم حلوًا فعالًا - عملية وواقعية - لمكافحة البطالة ولو بنسب منخفضة ومن خلال فئات محددة شملتها إعانات وقروض هذا الجهاز، كانت نسبا الأكبر لدى النساء حيث اقتحمت المرأة المقاولاة عن طريق

د.فضيلة بوطورة

د.نوفل سمايلي

المشاريع المصغرة مجالات مختلفة كالخدمات والتجارة والنقل والالكترونيات والصناعات التقليدية...مع إمكانية الاستفادة من فرص التكوين والمرافقة من قبل الوكالة المقرضة، واعانات وامتيازات توفر لها فرص النجاح وتحقق لها التطور والدخول لأحجام أخرى من المشاريع الناجحة.

- المؤسسات المستفيدة من الوكالة وخاصة فئة النساء إن لم تجد المرافقة اللازمة والمتابعة أثناء وبعد الإنشاء من قبل الجهات المعنية فذلك حتما سيؤدي إلى إندثار هذه المشاريع وإفلاسها ومن ثم التأثير في مجموع النسيج المؤسساتي بشكل عام، لذلك عمدت الوكالة إلى زيادة عدد الخلايا المرافقة لأصحاب المشاريع على مستوى كل التنسيقيات الولائية، لأن الحصول على التمويل اللازم لإقامة نشاط يستلزم قوة متابعة ومرافقة خلال كل المراحل حتى تضمن هذه المشاريع استمرارها ونجاحها، أمام حقيقة الدور الذي تلعبه المقاولات النسوية في جميع دول العالم بما فيها الجزائر حتى تتقدم في دعم مكانتها في مؤشرات ريادة الأعمال بصفة عامة.

ثانيا- توصيات الدراسة: من خلال النتائج السابقة يمكن ذكر بعض التوصيات كمايلي:

- إن التجربة الجزائرية لا زالت في بدايتها في مجال المقاولاتية ومرافقة المؤسسات المصغرة، لكن يجب تفعيل دور الهيئات الداعمة مثل ANGEM من خلال العمل على انتهاج الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة وتفعيل السياسات المرسومة بالإضافة إلى بعض التعديلات المتعلقة بالمحيط الاستثماري، فالتنمية الاقتصادية وتنمية روح المقابلة وإنشاء المؤسسات هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، كالثقافة، والنظام التعليمي وهيئات دعم المقاولاتية والمرافقة بالإضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لإنجاح هذا التوجه.

- يجب على كل الجهات المسؤولة في الجزائر زيادة توعية النساء المقاولات حول الخيارات التمويلية المتاحة وتسهيل وصول النساء المقاولات إلى مصادر التمويل المناسبة، خاصة صاحبات المشاريع غير المصرح بأعمالهن، مما يشجع على زيادة عدد المستفيدات من إنشاء مؤسسات منتجة بعيدا عن شبح تكديس السلع المنتجة وضياع رأس مال المشاريع والقروض الممنوحة معا، وكذلك تشجيع البحث عن المرأة المقاولاتية في المناطق الريفية من خلال المؤسسات المصغرة، وإعطاء أهمية للتكوين الجامعي في مجال المقاولاتية وريادة الأعمال بما يضمن أجيال مستقبلية من الجنسين واعية لأهمية الاستراتيجيات الرئيسية في هذا المجال.

- ضرورة التخفيف من الإجراءات الإدارية والوثائق والتراخيص الضرورية من أجل إنشاء مؤسسة بما يحترم خصوصية المرأة وإمكاناتها والتزاماتها العائلية. مع توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة، وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة كقنوات لتوزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات، وتفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاغل المؤسسات في دعم المؤسسات الصغيرة وتوسيعها. في كافة المناطق بما يخدم المقاولاتية عموما والنسائية خاصة.

### قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية

- إسماعيل عربايجي: اقتصاد المؤسسة (أهمية التنظيم ديناميكية التنظيم)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07/08 أفريل 2008.
- جدي عبد الله شرارة، أهمية تكامل الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع الصناعات الكبيرة، مجلة آفاق اقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 85، 2001.
- جريدة الخبر، هذا هو ترتيب الجزائر في مؤشر زيادة الأعمال، 04 ديسمبر 2017، على الرابط الإلكتروني: <http://www.elkhabar.com/press/article/12971>
- خذيري توفيق، حسين بن طاهر، المقابلة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5 و 6 ماي 2013.
- سيد عبد الفتاح عفيفي، بحوث في علم الاجتماع المعاصر، الفكر العربي، مصر، 1996.
- قائد منى، النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي وغير الرسمي، مذكرة ماستر علم الاجتماع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.
- شلوف فريدة، المرأة المقاولات في الجزائر، ماجستير علم اجتماع تنمية وتسيير موارد بشرية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.
- الشروق اليومي على الرابط الإلكتروني: <http://www.angem.dz/ar/presse/54-50>

د.فضيلة بوطورة

د.نوفل سمايلي

- عبد السلام أبوقحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي، حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للإستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

- عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة وأفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، العدد 01، 2002.

- صالح صالحجي، أساليب تنمية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03، 2004.

- القانون رقم (02-17) المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة في 11 جانفي 2017.

- زايد مراد، الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المقاولاتية: التكوين وفرص العمل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، أيام 06-07-08 أفريل 2010.

- زغيب مليكة، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 5، 2005.

- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثالثة، 2009.

- محمد قوجيل، مطبوعة دروس في مقياس المقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.

- محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة، المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، فسنطينة، العدد 11، 1991.

- مناد لطيفة، المرأة المقابلة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر، ماجستير علم الاجتماع، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

- منيرة سلامي، يوسف قريشي، المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.

- المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والذي بموجبه تم إنشاء ANGEM، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 سنة 2004.

- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الرابط الالكتروني:  
[www.angem.dz](http://www.angem.dz)

- المساء بتاريخ 08 أكتوبر 2017، على الموقع الالكتروني:

<http://www.angem.dz/ar/presse>

- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.

ثانيا- باللغة الأجنبية

- Centre National du Registre du Commerce, **les créations d'entreprises en Algérie**, statistiques 2017, Édition CNRC, décembre 2016.